لها بمهر مسيركن بنار وعليه الفتوى ولو كاتبيه وافتى مشايخ بلخ بعدم
الفرقة بردتها زجرا وتبعيدا لاسيما التي تقع في الكفر ثم تتكرر قال في النهر
والافتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تتبع احوال
نساء زمانا وما يقع منهن من موجبات الردة مكن رأى على يوم لم يتوقف
في الافتاء برواية النوادر قلت وقد بسطت في الفتية والمجتبى والفتح
والبحر وحاصلها انها بالردة تبين وتكون فيئا للمسلمين عند ابي حنيفة
ويشترط الزوج ممن الامام او يرضيها اليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج
بدون الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ولو قتل
المصنف في كتاب الغصب ان عمر مجم على نابحة فضربها بالدورة حتى سقط
خمارها فقيل يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال لا بأس لانها لحرمتها ومن هنا
قال الفقيه ابو بكر البلخي حين هربت نساء على شط نهر كما سيأتي المروب
والذراع فقيل له كيف تمر فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كما في
حرسيات وفي النكاح ان ارتد معا بانا لم يعلم السبق فيجعل كالمعي ثم اسلما
كذلك استحسانا وقياسا اسلم احدهما تبين الاخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر
هي ولو هو فنصفه او متعته والولد يتبع خير الابوين دينا ان اتحدت الدار ولو
حكما بان كان الصغير في دار نا والاب عندنا بخلاف العكس والمجوسي وسائر
وسابر اهل الشرك شرعي الكتابي والحربي شرعي اليهودي في الدارين لانه ولد ذبيحة
له بل يتحتم كمجوسي وفي الاخرة اسفل عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصراني تخير
من اليهود يدون المجوسية كفر لانه اثبات الخيار لما قطع بالقطعي لكن ورد في السنة
ان المجوسي اسوء حالا من المحتوله لانه اثبات المجوسي خالقين فقط وهو لا يخالفها
لاعتقاده بزازية وبهذا ولو تحمر ابو صعوة نصرانية تحت مسلم بانت بلا مهر ولو كان
قد مانت الام نصرانية مثلا وكان الكسب لم يتبين لنا هل هي البتة بموت احدهما
ذميا او مسلما او مرتدا فليراجع تبطل بكفر الاخر وفي المحيط لو ارتدا لو ترتبا لم يلحقا
ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتدا لم تبن مطلقا مسلم تحته نصرانية فتجسا
او تنصرا بانت ولا يصح ان ينكح مرتدا ومرتدة احد من الناس مطلقا اسلم
الكافر وتحته خمس نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن
ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالاخر باطل وحيوه محمد والشافعي
عملا بحديث فيروز قلنا كان تخييره في التزوج بعد العرقة بلغت المسلمة
المنكوحة ولم تفض الاسلام بانت ولا مهر قبل الدخول وينبغي ان يذكر الله
تعالى بجميع صفاته عند ها وتقرير ذلك وتمامه في الكافي باب
القسم بفتح القاف القسمة وبالكسر النصيب يجب وظاهر الآية ان فرض

تهمة ان يعدل اي ان لا يجور فيه اي في القسم بالتسوية في البيتوتة
وفي الملبوس والمأكول والصحبة لا في المجامعة كما لحمية بل يستحب وليسقط
حقها بمرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مؤنى الايلاء الا بوضعها وبوم المتعبد
بحجتها احيانا وفروه الطحاوي بيوم وليلة من كل اربع لحرج وبيع لامة
ولو تقررت من كرة جاء علم بخبر الزيادة على قدر طاقتها والرأي في تعيين المقدار
للقاضي عايظن طاقتها ثم بحثا بلا فرق فيه بين فحل وخصي وعنين ومجبوب
ومريض وصحيح وصبي دخل بالمراة وبالغ لو بديخ خل بحجتها وابوة الملم ومرضية
وصحيحة وحائض ونفاس ومجنونة زال تخاف وزال تفاؤ وقرنا وصغيرة يمكن
وطيها ومجبوبة ومظاهر منها ومولى منها ومفاليا تين وكذا مطلقة رجعية ان قصد
رجعتها والا لا يحل ولو اقام عند احدى نهارا وعند اخرى ليلا سوى ثم خاصم الاخرى لا ذلك
يوم ما لم يعد لبيتها في المستقبل وعدها مضى وان اثم به لان القسم لا تكون
بعد الطلب وان عاد الى الحق بعد ما قاضى اياه عزر بغير حبس جوهرة للغوثة
الحق وهذا اذا لم يعلل اما لو علت ذلك لان حبل الدور لج في يقتضي بقدر ثم
بحثا والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتابية سوا لاطلاق
الآية وللامة والكتابية وام الولد والمدبرة والمعتقة نصف ليلة اي من
البيتوتة والسكنى معها اما النفقة فبحالها ولا قسم في السفر فلها الخروج فله
السفر بمن شاء منهن والقرعة احب تطييبا لقلوبهم ولو تركت قسمها بالكل اي نوبتها
لضرتها صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته
لمعينة هل له جعله لغيرها ذكر الشافعية لا وفي البحر بحثا نعم وتازعه في النهر وتقسم
عند كل واحدة منها يوما وليلة لكن انما تلزم التسوية في الميل حتى لو جا للاولى بعد
الغروب والثانية بعد العشا فقد تركت القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل
عليها بالليل للاعذار بحثا ولو استيقن في الجوهرة لا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى وتقع
انتهى يعني اذا لو يكن عندها من نوبتها ولو مرض صوفي بيته وهي كذلك في نوبتها لانه
لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه تمر وان شا ثلاثا اي ثلاثة ايام
ولياليها ولا تقضي عند احدهما الدة الاخرى خلافا صه زاد في الخانية والقرن
في الدراية في القسم السد وكذا في معتقل الدور هما به وتبين وفيه في الفتح بحثا
بعدة الايلاء او حمحمة وعجمة في البكر ونظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر بحثهما انهما لم
يطلعا على ما في الخلاصة من التقييد بالثلاث ثم ايام كما عولنا عليه في المختصر فروع
لو كان عنده ليلا كالجار وكان الشا نحبة اذ يقسم بها ما راوه حسن وحثه عليها ان
تطيعه في كل ما يباح ولم يحمها به ولا يمنعها من الغزل ومن الكلام بما ذكر من مراجعته بل من
الحنا والمشي ان تأذى بريحته ثم تمامه فيما علقناه على الملتقى باب الرضاع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1